

اليورو

ماله وماعليه ولنرى مايحدث وراء الكواليس

د. هدى المنشاوي

تمهيد

الاتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 27 دولة، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام 1992 م، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي. من أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية. لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة كل على حدا لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم . لكن للاتحاد الأوروبي نشاطات عديدة ، أهمها انه سوق موحد ذو عملة واحدة هي **اليورو** الذي تبنت استخدامه 17 دولة من أصل الـ 27 الأعضاء، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة. احتفل في مارس 2007 بمرور 50 عام على إنشاء الاتحاد بتوقيع اتفاقية روما.

وهناك ايضا حكومة ريجا وهي عاصمة لاتفيا والتي طلبت رسمياً الانضمام إلى منطقة اليورو. إن انضمت لاتفيا لمنطقة العملة الأوروبية الموحدة كما هو مقرر، ستكون الدولة رقم 18 التي تستخدم اليورو. كما ستصبح الدولة الثانية في منطقة بحر البلطيق التي تنضم إلى اليورو بعد استونيا التي سبقتها في عام 2011 ، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة الإستثمارات الأجنبية المباشرة وانخفاض معدلات الفائدة . ليتوانيا ايضا تأمل الانضمام إلى منطقة اليورو في عام الفين وخمسة عشر 2015. انها فرضية قائمة في بولندا ايضا.

وتتضم منطقة اليورو حالياً 332 مليون شخص، يقيمون في 17 دولة، بلغت فيها إجمالي الكتلة النقدية المتداولة 14.2 مليار ورقة مالية، و95.6 مليار قطعة نقدية، بقيمة تقارب 870 مليار يورو. وذلك وفقاً لمؤشرات منتصف العام 2012.

ويجب ان نعلم إن اليورولم يكن سوى عنصر لتحفيز التبادل التجاري بين عوامل عدة لحركة الاقتصاد الأوروبي الذي حقق أساساً اندماجاً واسعاً منذ معاهدة ماستريخت. ومن هذه العوامل إسقاط الحدود الجغرافية بين دول فضاء شينجن في العام 1993، وتوسيع الاتحاد الأوروبي إلى أوروبا الشرقية اعتباراً من العام 2004. وهذا كله فضلاً عن معطيات الموجة الجديدة من العولمة والتي اتسمت بعدم التنسيق بين السياسات الاقتصادية لمختلف الدول الأعضاء مما جعل أي أخطاء في السياسة الاقتصادية أكثر جلاء وأعلى كلفة لأن الدول لم تعد تملك إمكانية تخفيض العملة مثل سلوك إيطاليا المتعاقب مع اساءة تقدير المخاطر .

الدول الاعضاء باليورو :

دولة	اعتمد رسمياً	عدد السكان	استثناءات
 النمسا	1, 1999	8,356,707	
 بلجيكا	1, 1999	10,741,048	
 قبرص	1, 2008	801,622	 جمهورية شمال قبرص التركية ^[1]
 فنلندا	1, 1999	5,325,115	
 فرنسا	1, 1999	64,105,125	 كاليدونيا الجديدة^[2]  بولينسيا الفرنسية^[2]  والس وفوتونا^[2]
 ألمانيا	1, 1999	82,062,249	
 اليونان	1, 2001	11,262,539	
 أيرلندا	1, 1999	4,517,758	
 إيطاليا	1, 1999	60,090,430	 كمبيوني ديايطاليا ^[3]

دولة	اعتمد رسمياً	عدد السكان	استثناءات
 لوكسمبورغ	1, 1999	491,702	
 مالطا	1, 2008	412,614	
 هولندا	1, 1999	16,481,139	 جزر الأنتيل الهولندية ^[5]
 البرتغال	1, 1999	10,631,800	
 سلوفاكيا	1, 2009	5,411,062	
 سلوفينيا	1, 2007	2,053,393	
 إسبانيا	1, 1999	45,853,045	
 استونيا	1, 2011	1,340,021	
 منطقة اليورو		329,937,369	

اليورو أو الأورو أو الأويرو ويرمز له بالشكل (€) ، او الرمز *الإيزو*: (EUR) وهي العملة الموحدة لدول الإتحاد الأوروبي، وهو يعد ثاني أهم عملة على مستوى النظام النقدي الدولي بعد الدولار الأمريكي . و يتم التحكم به من قبل البنك المركزي الأوروبي في مقره

بفرانكفورت بألمانيا . اليوم يعد اليورو العملة الرسمية المتداولة في 17 دولة من دول الإتحاد الأوروبي السبع والعشرون . كما أنه العملة الرسمية في ست دول أخرى هي ليست أعضاء في الإتحاد الأوروبي .

واحتفلت الدول الأوروبية في واحدة من أكبر احتفالات عيد الميلاد ورأس السنة التي تزامنت مع إطلاق هذه العملة الجديدة والتي تجاوزت قيمتها الدولار الأمريكي منذ بدايتها وكان ذلك **ابتداءً من يناير عام 1999** وتم بدء التعامل باليورو على النطاق المصرفي أولاً فقط ، ثم ابتداءً من الأول من **يناير عام 2002** استبدل اليورو عملات الدول المنضمة لاتفاق **تطبيق اليورو** وأصبح منذ ذلك الحين عملتها الرسمية مكونه ثاني أكبر قوة اقتصادية بالعالم بعد الولايات المتحدة، ولو كانت دولة واحدة متحدة لكونت أكبر اقتصاد بالعالم . اليورو الواحد مقسم إلى 100 سنت بمعدل فائدة حالياً 3.25% وهو أعلى من الفائدة الأمريكية البالغة 1% وذلك بعد عدة تخفيضات قام بها المصرف الأوروبي لنفادي الركود والأزمة المالية 2008.

حقق اليورو أعلى سعر صرف وكان القياسي في **15 يوليو 2008** ليبلغ سعر \$1.5990 دولار أمريكي لكن بعد ان اعلن رسميا عن دخول منطقة اليورو مرحلة الركود لأول مرة بتاريخها هبط اليورو إلى أدنى مستوى في عامين ونصف في **شهر نوفمبر 2008** ووصل الى \$1.24 وذلك بعد معاناة طويلة، وانهايار مؤسسات كثيرة بسبب الأزمة المالية. وكان الإعلان الرسمي بعد أن أظهرت البيانات الاقتصادية انكماش وتراجع في الاقتصاد الألماني بنسبة 0.5% وتراجع قوي لنمو الاقتصاد الفرنسي حيث حقق نمو قدره 0.1% وتراجع كبير في الاقتصاد البريطاني وانكماشه لفصلين متتاليين .. اما أدنى قيمة تعامل له على الإطلاق مقابل الدولار الأمريكي وصل إليها اليورو في **26 أكتوبر 2000**، بلغ حينها 0,8225 دولار أمريكي.

اسباب انقلاب الوضع امام اليورو والتي اظهرت أن صانعي السياسة بالاتحاد يبالغون في قدراتهم على احتواء الأزمات وأنهم ليس لديهم الأدوات اللازمة لتفادي امتداد الأزمة إلى اقتصادات أخرى في أطراف المنطقة وقطاعاتها المصرفية. على رغم الجهود التي تقوم بها كل من ألمانيا وفرنسا تحديداً للمحافظة على اتحاد اليورو إلا ان المشاكل في ازدياد والحلول التي تم تقديمها للدول المتضررة لم تؤت أكلها بحجم التوقعات التي تتمناها تلك الدول داخل الاتحاد الأوروبي او خارجه . وتحليلا لهذا الموقف يجب ان نضع يدنا على الاسباب التالية:

1- تراجع الثقة بمنطقة اليورو خاصة في مارس 2013 :

بعد التحسن الذي شهده اليورو منذ بداية العام . ولقد انخفضت المعنويات الاقتصادية في 17 دولة بمنطقة اليورو تستخدم اليورو من 1.1 نقطة إلى 0.90 وهو انخفاض أكبر من المتوقع والذي كان متوقعا له أن تتراجع ادنى قراءة إلى 0.95 وذلك بسبب تراجع جميع قطاعات العمل والذي ترتب عليه وقف موجة تعاف كانت بدأت في نوفمبر الماضي وتبعته توقعات شديدة السلبية من شركات قطاع الصناعات التحويلية التي كانت تدعم اقتصاد أوروبا من خلال التصدير مما اضعف من مؤشرات مديري المشتريات بالقطاع الصناعي وقطاع الخدمات من أكبر اقتصاديات في منطقة اليورو والتي تتضمن ألمانيا وفرنسا وإيطاليا بالإضافة الى المؤشر العام من منطقة اليورو، والتي جاءت جميعها دون مستوى ال 50 والذي يمثل الحد الفاصل بين الانكماش والازدهار الاقتصادي وبداية ظهور مايسمى **بحرب العملات في منصهر منطقة اليورو** والتي سنشرحها لاحقا . وتراجع مؤشر الثقة الاقتصادي في ثلاثة من بين أكبر خمسة اقتصاديات في منطقة اليوروبالنسب التالية : انخفاض بواقع 1.7 نقطة في فرنسا و1.6 نقطة في ألمانيا و0.9 نقطة في إسبانيا ومن المدهش ارتفاعه

فى إيطاليا بنسبة 1.4 نقطة كما تحسنت الثقة فى بريطانيا وارتفعت بنسبة 1.1 نقطة، وفى بولندا ايضا بنسبة 1.7 نقطة ليحد بذلك من التراجع العام فى دول الاتحاد الـ 27 . وتراجع مؤشر مناخ الأعمال الذى تصدره المفوضية الأوروبية أيضا بواقع 0.14 نقطة ليصل إلى -0.86 .

2- فشل إدارة منطقة اليورو المرتبكة لعملية إنقاذ قبرص والتي تأخرت لسنوات الى ان ارتقت لمرحلة صعبة مما شكل مزيدا من الضغط على التصنيفات السيادية لدول الاتحاد والمهددة بالمزيد من الخفض :

فقد حذر رئيس التصنيفات الائتمانية الأوروبية بستاندرد آند بورز بتخفيض التصنيف الائتماني "تحت المراقبة السلبية" لـ 15 دولة بالاتحاد الأوروبي خلال هذا العام لاسيما التي تحظى بتصنيف إئتماني مميز بدرجة AAA ويأتي على رأس هذه القائمة ألمانيا، وفرنسا، والنمسا، وفلندا، و لوكسمبورج، وهولندا . إلا أن فرنسا و هي ثاني أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي مهددة بخفض تصنيفها الائتماني بدرجتين من AAA إلى AA، فيما تبقى الدول الخمس الأخرى مهددة بالخفض درجة واحد إلى AA+. أما الدول التسع الأخرى فقد وضعتها الوكالة أيضاً ضمن قائمة المراقبة التي أصدرتها فهي : سلوفينيا (AA) ، سلوفاكيا (+A) ، البرتغال (BBB-)، أيرلندا (BBB+)، مالطا (A)، إيطاليا (A)، إسبانيا (AA-)، استونيا (AA-)، بلجيكا (AA) . وذلك بهدف وضع خطة لإنقاذ منطقة اليورو التي باتت مهددة بصعوبات في الفترة القادمة إن لم يتم التوصل لاتفاق لحل أزمة الديون السيادية.

وبعد تحذير الوكالة أعلنت فرنسا وألمانيا في موقف مشترك عن "تضامنهما الكامل" وأكدت عزمهما على اتخاذ كل القرارات الضرورية بالتشاور مع شركائهما والمؤسسات الأوروبية لضمان استقرار منطقة اليورو" وذلك تجنباً للخطأ السابق والفادح من وكالة التصنيف الائتماني والتي كانت تعرضت لانتقادات حادة بعدم توقعها انهيار القطاع العقاري الأميركي، ومنحها تصنيف AAA في مرحلة ما قبل الأزمة للعديد من المنتجات المالية الرديئة وأهمها الرهونات العقارية التي ساهمت في الانهيار .

وفور صدور اشاعات غزت السوق بنية وكالة موديز تخفيض ائتمان إيطاليا. ثم صدر مؤشر الانتاج الصناعي الإيطالي على تراجع -1.4%. ثم اعقبه بيان الثقة بالتجارة والصناعة الأوروبي على تراجع . فتراجع فورا اليورو مقاربا الـ 1.2750. مع ان صدور نتائج اصدار السندات الإيطالية على فائدة مقبولة متراجعة لفئة العشر سنوات ولكن مرتفعة لفئة الخمس سنوات لم يشفع به .

وبناءً على كل ما تقدم سيكون في غاية الاهمية ان نتابع اعلان اللجنة الأوروبية دائما عن توقعاتها الخاصة بمعدلات النمو الاقتصادي والبطالة والعجزات المالية في منطقة اليورو وإذا جاءت توقعات اللجنة بما يعزز تصريحات مسؤول ستاندرد آند بور، فإن اليورو سيكون في موقف عصيب جدا ، خاصة مع تراجع الناتج المحلي الاجمالي في منطقة اليورو خلال الربع الرابع من العام الماضي بما أكمل صورة انخفاض النمو الاقتصادي في المنطقة خلال العام الماضي بكامله. كل هذه العوامل السلبية قد تقوي من فكرة احتمالية استمرار عدم تحمل الدول في المنطقة لمتتالية العجزات المالية. ومن المؤكد يجب ان لانغفل عن مؤشر Ifo الألماني لمناخ العمل والناتج المحلي الاجمالي الألماني، حيث من المعتاد أن يتأثر اليورو بشكل كبير بالبيانات الاقتصادية الألمانية والتي تعتبر الاقتصاد الاكبر في المنطقة.

3- الاحتجاج العارم على شروط حزمة الإنقاذ الدولية داخل وخارج قبرص :

نجحت قبرص في حماية نفسها من مغادرة العملة الأوروبية الموحدة والتعرض للانهايار المالي وذلك عن طريق الرضوخ لمطالب المقرضين الدوليين من تقليص النظام المصرفي في قبرص في مقابل الحصول على خطة إنقاذ تبلغ قيمتها 10 مليار يورو أو 13 مليار دولار للجزيرة وتطبيق شروط تعارضت مع محرمات سابقة . هذا ولقد وافق الرئيس القبرصي نيكوس أناستاسياديس على إغلاق ثاني أكبر بنك في البلاد تحت ضغط من ألمانيا مؤكدا أنه إذا رفض هذا الاتفاق لكان خارج أوروبا وسيكون على قبرص البدء من نقطة الصفر. ويعتبر هذا الاتفاق هو الثاني في تسعة أيام وكان الاتفاق الأول قد تم رفضه من قبل عقب تصويت البرلمان القبرصي برفضه لفرض ضرائب على الودائع البنكية وكان ذلك وسط احتجاجات مكثفة من الشعب والبرلمان القبرصي. وتم الاتفاق بعد محادثات مطولة تمت بين كلا من أناستاسياديس ورئيس الاتحاد الأوروبي هيرمان فان رومبوي ورئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي و المديرية العامة لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد . ومن أبرز الشروط المرفوضة :

- إن كبار المودعين في البنوك القبرصية قد يخسرون نحو 40% من ودائعهم بعد السيطرة على هذه النسبة من أموالهم مما يرسى سابقة خطيرة لجهود الإنقاذ في المستقبل ويجعل بنوك المنطقة أكثر عرضة لعمليات سحب كثيفة إذا اعتقد المودعون في دول أخرى مثقلة بالديون أن أموالهم لم تعد في مأمن
- تجميد الودائع التي تزيد عن مائة ألف يورو في بنك قبرص إلى أن يتضح حجم الاقتطاعات التي ستجرى عليها للمساعدة في إنقاذ البلاد من أزمته المالية وجمع 5.8 مليار يورو من قطاعها المصرفي، وإعادة هيكلة البنوك الضخمة.
- إغلاق جميع البنوك في الجزيرة حتى الخميس الماضي وللأسبوع الثاني على التوالي في أنحاء البلاد باستثناء بنكي لايبكي ثاني أكبر بنك بالجزيرة والذي يسمى البنك الشعبي وبنك أوف سيبريس ، حيث يفرض البنكان حدا أقصى للسحب بمقدار 100 يورو (130 دولارا) للعميل في اليوم الواحد. وفي الوقت نفسه امتناع عدد كبير من المتاجر والشركات عن قبول تحصيل قيمة مبيعاتها ببطاقات الائتمان والاصرار على الدفع نقدا.
- فرض ضريبة على الودائع الكبيرة فقط غير المضمونة التي تزيد عن 100 ألف يورو (130 ألف دولار) بعد الغاء فرض ضريبة غير مسبوقة بنسبة 6,75 % على الودائع المصرفية التي تقل عن 100 ألف يورو و9,9 % على ما يفوق الـ 100 ألف يورو . مع العلم بأن قبرص هي خامس دولة تستفيد من مساعدة شركائها لكنها الأولى التي تفرض فيها مثل هذه الضريبة لتسديد الديون بدلا من دافعي الضرائب .
- فرض رسوم على الودائع الجديدة وعمليات الخصخصة وزيادة في ضرائب الشركات المرخصة والتي سترتفع من عشرة في المئة حالياً إلى 12,5 في المئة في الجزيرة التي كانت تعد منذ فترة طويلة ملاذاً ضريبياً وبأنها لا تتابع الأموال التي تودع في مصارفها وخصوصاً تلك القادمة من روسيا والدول العربية وهذه قصة أخرى كبيرة سنشرحها حالا .
- امتداد وقف بورصة قبرص الذي بدأ قبل أسبوعين تقريباً بعد أن أعلنت عن ضوابط على تحويلات العملة للحيلولة دون تهافت العملاء على سحب ودائعهم عندما تستأنف البنوك نشاطها. وذكرت البورصة أنها ستواصل تعليق أعمالها خلال عطلة ما يسمى عيد القيامة حتى الأول من أبريل مع توقف المدفوعات بين البنوك في

الاتحاد الأوروبي خلال هذه الفترة. وعقدت آخر جلسة تداول في بورصة قبرص
يوم 15 مارس

• لماذا ضريبة على الودائع البنكية ؟

قبرص الجزيرة الصغيرة قانون جديد تضعه بتوجيه من الاتحاد الأوروبي بأن يكون هناك "ضريبة" على الودائع البنكية بحيث حدد مبلغ 100 يورو حين يكون مبلغاً أكثر من ذلك يفرض عليه ما يقارب 10% ضريبة وأقل من 100 يورو ما يقارب 6.5%، ماذا يعني كل ذلك؟ هذه أول مرة تسن هذه القوانين في دول الاتحاد الأوروبي لكي تنهض من أزمتها المالية التي تتعقد يوماً بعد يوم منذ 2008 ميلادية والحلول لم تأت لليوم والبطالة ترتفع في أوروبا وبعض الدول قاربت البطالة 30% كإسبانيا مثلاً حين نصل لمثل هذا القرار فالهدف يصب أساساً في مسارين؛ الأول هو إخراج المال السائل للسوق والاقتصاد بدلاً من حجبه بالبنوك بلا قيمة مضافة له، وبالتالي تحريك السيولة البنكية وهذا يعني توليد فرص عمل ومشاريع وحراك اقتصادي، أما ثاني هدف هو توفير المال السائل والسيولة بأقل تكلفة للمستثمر ليتشجع ويستثمر ويضخ المال لكي يغطي مشكلة نقص السيولة التي هي معاناة الاقتصاديات الأوروبية والعالم الذي تكبد ويلات الأزمة الاقتصادية العالمية. هذا القرار حين يكون قيد التنفيذ؛ أي فرض ضريبة على الودائع سيعني أن الحلول للأزمة المالية في أوروبا بلغت أسوأ ما يمكن والحلول أصبحت مؤلمة وقاسية ولا توجد حلول أخرى وهذا يرسخ فكرة انحدار الاقتصاد الأوروبي الذي لا يجد مخرجاً واضحاً للآن بل إن الصعب قد يكون أقسى حين يشمل دولاً أوروبية أكبر اقتصادياً وقبرص الصغيرة لا تقارن بأي اقتصاد أوروبي وهنا مكنم الخوف والتوقع السيء عالمياً وهذا سيكون له أبلغ الأثر على الاقتصاد العالمي حين تتمدد مثل هذه القرارات على الاقتصاديات الأوروبية مما يعني أنها ستكون بيئة طاردة للأموال؛ وهذا ما لا يمكن توقعه أن يحدث على مستوى العالم وقد يستعاض عنها بالفائدة الصفرية أي لا فوائد على السيولة وهذا أيضاً عامل دعم لضخ الأموال خارج المصارف ما يحدث الآن في الاقتصاد العالمي بإشارة "قبرص" والفوائد على الودائع هي مؤشر لحجم الأزمة العالمية وأن مشوار وزمن الأزمة المالية لم ينتهيا والحلول أصبحت قاسية ومؤلمة وقد يكون له عواقب أصعب ومؤلمة ودائماً نقول إن الحلول هي بالنمو المتوازن في كل شؤون الحياة اقتصادياً خصوصاً إما التوسع غير المقنن وبقروض لا تعرف أين تتوقف سيكون له نتائج سلبية وضارة جداً وهو ما يحدث الآن.

4- اتساع رقعة نادي المفلسين :

انخفاض اليورو بسبب مخاوف انتقال العدوى من قبرص والذي اعتبره الكثيرون انه سيكون نموذجاً للتعامل مع أزمات البنوك في المستقبل كمؤشر على أن القطاع الخاص والمودعين هم من سيتحمل العبء الأكبر في أي عمليات إنقاذ جديدة وخاصة مع تصاعد وتفاقم أزمة الديون السيادية في أوروبا . في البداية نظرت الاسواق المالية الى خبر قبول قبرص مساعدة مالية في اللحظة الاخيرة من الدائنين الأوروبيين على انه خبر ايجابي ، ولكن بعد دراسة الشروط التي ذكرنا بعضها لسيادتكتم جعل التفاؤل الاولي الذي ساد في السوق يتحول الى العكس تماما .

وفي ظل المخاوف من تعرض اصحاب السندات الى خسائر بالاضافة الى الخسائر التي قد يتكبدها المودعين غير المؤمن عليهم . جعلهم يدركوا أن هناك مجموعة معينة من اصحاب هذه السندات هم من سيتكبدون الخسائر الفادحة وهذا قد أثار مخاوف البعض من أنه قد يتم تحديد نسبة سيئة من الضرائب عليهم تباعا خاصة بعدما أظهرت اسبانيا على سبيل المثال إشارات حقيقية من الضغوط الواقعة على نظامها المصرفي . ولا بد من الأخذ في عين الاعتبار أن المودعين ايضا في إيطاليا قد شعروا بنفس القلق على ايداعاتهم وهذا ما جعل من المتوقع ان يكون الوضع سلبي بدرجة كبيرة في اوربا وهوسبب كافي للضغط السلبي على العملة الاوروبية الموحدة وذلك على الأقل في الأسابيع القادمة.

كما انهارت بورصة اثينا الاربعاء الى ما دون 6,83% متأثرة بخطة الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي لتسوية ازمة قبرص التي تخشى اليونان من انعكاساتها على اقتصادها. وانخفض المؤشر العام بـ 824,47 نقطة وذلك بعد ان تسببت المخاوف من ازمة قبرص في تراجع بورصة اثينا 4.9% ايضا الثلاثاء، علما ان اقتصادي البلدين مرتبطان بشكل وثيق.

5- المؤامرة الكبرى على روسيا والعرب من الاتحاد الاوروبي :

فبالرغم من من حاجة قبرص القليلة نسبيا أمام احتياج الدول الأخرى في المسلسل الأوروبي وتحديدًا اليونان وأيرلندا واسبانيا والبرتغال فالمبلغ المطلوب يعتبر هزيل وسهل التنفيذ على الاتحاد الأوروبي ، فالحاجة إلى 17.5 مليار يورو والتي تم بعدها الاتفاق على 10 مليارات فقط هو مبلغ تافه إذا ما تمت مقارنته بمئات المليارات التي تم صرفها على الدول الأخرى وهو بلا شك متناسب مع حجم الاقتصاد القبرصي إلى الاتحاد الأوروبي .. ولكن إذا كان هذا الاقتصاد الصغير وذو التأثير الأقل والتداخل مع الاقتصاد الأوروبي فإنه في نفس الوقت فتح الباب أمام تداخل جديد لاقتصاديات أخرى سواء على المستوى الإستراتيجي **كروسيا** أو على المستوى الجغرافي **كالدول العربية** التي كانت ولا زالت ترى في قبرص ملاذاً آمناً لاستثماراتها أو لمخدراتها المالية على مستوى القطاع الخاص.

ومن هنا يجب ان نرى ما يحدث على ارض الواقع من صراعات خفية تجرى الان بين الاستثمارات الروسية في الجزيرة القبرصية والتي تبلغ نحو 26 مليار دولار وبين بعض الدول وخاصة ألمانيا ويساعدها غموض موقف البنك المركزي مما يؤكد ان هناك مؤامرة تحاك ضد الروس والعرب هناك .

البداية عندما ادركت روسيا ان حجم الأموال التي خرجت من قبرص عام 2012 لصالح البنوك الأوروبية قد تصل إلى أربعين مليار دولار . فبالنألى المبلغ الذي تحتاجه قبرص هو مبلغ ضئيل جداً مقارنة باحتياجات اليونان والبرتغال اللتين تصل حاجتهما إلى مئات مليارات اليورو. وادرك الروس ان المليارات الروسية بالجزيرة هي الهدف الرئيسي الان . وعندما عرضت على قبرص حلاً غير الذي يريد فرضه الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وتقدير دعم للمصارف المترنحة فلم يلق القبول الفوري بدون اى وقت للدراسة . بهذا قد اتضح بشكل بات بان المؤسسات المالية الدولية الماتحة تريد معاينة الروس من خلال طرح حل فرض الضرائب على الودائع التي تزيد على المائة ألف يورو بنسبة تصل إلى 25% أو

مصادرة 40% من هذه الودائع وإجبار أصحابها على أن يكونوا مساهمين في مصارف مفلسة عمليا . وبهذا فإن اقتطاع هذه النسبة يعني توفير الاستثمارات الروسية وحدها المبلغ الذي اشتراطته المؤسسات المالية الأوروبية والغربية لمنح القرض لقبرص . وإذا سارت الأمور بهذه الطريقة فإن الودائع الروسية هي التي ستحل الأزمة القبرصية من محافظها الخاصة وتكون خرجت من المولد بلا حمص كما نقول في الامثال الشعبية . الأمر الذي قد ينذر بنشوب حرب اقتصادية ستكون نتائجها في جميع الحالات لصالح روسيا نظراً للتداعيات التي تعاني منها منطقة اليورو كما ان روسيا لن تقف ابدا مكتوفة الأيدي. حيث يمكن لموسكو بسهولة أن تقوم بتجميد أصول الشركات الأوروبية العاملة في روسيا أو حتى فرض ضرائب عليها، وربما تكون خيارات أخرى يدرسها الكرملين، لكن جميع الخيارات مفتوحة، وستكون مؤلمة للغاية للجميع . لأنها تعتقد أن محاولات الاتحاد الأوروبي لاحتواء أزمته الاقتصادية هي محاولات شبيهة إلى حد كبير ما اتخذته حكومة الرئيس الأمريكي باراك أوباما اثر الازمة العالمية ، وسيكون المسلسل مستمراً إلى أن يصل إلى مرحلة الحل الجذري الذي سوف يكلف تلك الدول تضحيات أكبر مما تم تقديمه منذ عام 2008 إلى يومنا هذا.

اما بالنسبة للعرب الذين يتعاملون الى الان مع الازمة بصمت كبير باستثناء بيان اصداره الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب والذي حذر فيه قبرص من تنفيذ المقترح الاوروبي حول فرض ضريبة على اموال المودعين . فهم الان سيحصون خسائرهم وقد تحبس انفسهم لان المصارف العربية في قبرص ليست مجرد فروع لمصارفها الرئيسية سواء في الاردن او لبنان ولكنها تضم مليارات الدولارات لمودعين عرب و مستثمرين من دول عربية اخرى كالامارات والسعودية والكويت ومصر ايضا (ومنها الاموال الهاربة) المتمثلة في شركات الأفشور "Offshore" والتابعة لرجال الأعمال والشركات المصرية والتي لها ودائع في البنوك القبرصية. وحسب اسماء البنوك فإن القطاع المصرفي اللبناني سيكون المتضرر الاكبر عربيا حيث تشهد الجزيرة نشاطات واسعة لعدة بنوك لبنانية معروفة منها بنك بيروت وبلوم وبيلوس وكريدت ليبنائيز وبنك لبنان والخليج وبنك بيروت والبلاد العربية "BBAC" والبنك الاهلي الاردني وبنك الاردن - الكويت . وان الخسائر قد تمتد الى استثمارات عربية كثيرة مولتها تلك المصارف خصوصا في قطاع السياحة لحساب مودعيها ورغم حالة السرية التي تلف تلك الاستثمارات إلا ان عدد المصارف العربية لاجمالي المصارف في قبرص يؤكد ان حصتها كبيرة يصل حسب القطاع المصرفي القبرصي الى 12 فرعا مقابل - على سبيل المثال- 13 فرعا لمصارف اوروبية ونحو 11 مصرفا قبرصيا اي ان المصارف العربية تمثل ثلث القوة المصرفية في الجزيرة . كما تم تلويح روسيا بتهديد في خفض الاحتياطي النقدي الروسي باليورو وهو امر سينعكس على العملة الأوروبية وبالتالي على الاستثمارات العربية في كل دول اوروبا المتعثرة الاخرى وعندها ستتعرض لسلسلة من الخسائر المتتالية.

وهناك حرب البترول القادمة والتي سنشرحها في نقطة منفصلة لاحقة.

ويمكن وضوح مؤامرة الازمة القبرصية في اشتراط الاتحاد الاوروبي فرض ضريبة مثيرة وشائكة على ودائع عملاء المصارف العاملة في الجزيرة والتي تقدر بـ 68 مليار دولار لتوفير 5.8 مليار يورو فقط وحتى يقدم المركزي الاوروبي 10 مليارات يورو لإنقاذ قبرص من الافلاس هذا مثير حقا للشك والريبة . لذا تم رفض مجلس نواب قبرص فرض هذه الضريبة وبدأت الحكومة في البحث عن حلول اخرى مثل بيع اصول بترولية جديدة لروسيا ومنحها امتياز استخراج الغاز من قبالة شواطئها فرفضت روسيا ذلك واكتفى رئيس الوزراء الروسي بتشبيه الاتحاد الاوروبي بثور هائج يتجول في محل خزف ورفض منح قبرص قروضا جديدة على اعتبار ان شركته النفطية العملاقة "غاز بروم" لن تشتري "سمكا في ماء". فيما لم يتبين موقفها من سداد قبرص لديون استحققت عليها تبلغ 2.5 مليار دولار لروسيا.

وان كانت قبرص لم تترك حلا الا وطرقته الا ان الابواب كلها بدت مسدودة امامها . فحين فكرت في تأميم اموال الصناديق التقاعدية لم تجد في خزانها سوى 3 مليارات يورو وحين طرحت الكنيسة القبرصية صاحبة النفوذ الكبير في البلاد وضع املاكها تحت تصرف الحكومة تبين ان عملية البيع ستستغرق اشهر عدة نظرا لتدني سعرها من جهة ونظرا لأنها لا تشكل قيمة كبيرة يمكن ان تغطي الـ 5.8 مليار يورو . وكان من الطبيعي ان يبحث المركزي الاوروبي او الاتحاد عن حل او تمديد الوقت لكي تدبر حكومة الجزيرة امورها الا ان بيانه كان صارما او بالاحرى تحذيره- وهو امر يصدر عنه للمرة الاولى- اما تدبير المبلغ 5.8 مليار يورو واما التوقف عن ضخ الاموال في المصارف المغلقة والتي منحت مودعيها حق سحب 800 يورو يوميا فقط . ولم تقف الازمة عند هذا الحد في بلد بلا موارد وبلا احتياطي نقدي مرتفع بل بلغت حد الافلاس وهو ما يعني عجز المصارف عن الوفاء بأموال مودعيها ومن ثم حدوث انهيار مالي تام في الجزيرة .

6- انتشار خطر اندلاع صراع بين العملات (بما يسمى حرب العملات المنصهرة) :

اضطر المستثمرين القلقين إلى بيع الأصول الأوروبية واللجوء إلى الملاذات الآمنة مثل الدولار أو الين أو الفرنك السويسري أو حتى الجنيه الإسترليني وزاد ذلك أيضا من جاذبية الذهب كملاذ آمن، وتعافت أيضا أسواق الأسهم الأوروبية من أدنى مستوى في ثلاثة أسابيع . ولكن يجب ان نعرف ما يحدث خلف الكواليس حيث ثبت إن جهات أميركية كانت تبيع اليورو بكثافة مقابل الدولار خلال شهر مارس مما ساهم في الانخفاض العام للعملة الأوروبية. وفقد اليورو 0,75% أمام العملة الأميركية ليسجل أدنى جديد عند 1,2762 دولار . من جانب آخر، ارتفع الدولار إلى أعلى مستوياته في سبعة أشهر ونصف الشهر مقابل سلة العملات الأخرى مدعوما بزيادته لأعلى سعر في أربعة أشهر أمام اليورو المتعثر. وارتفع الدولار مقابل الإسترليني إثر بيانات أضعف من المتوقع لميزان المعاملات الجارية البريطاني .

وعلى ضوء توقعات سلبية اجمعت ان الأزمة الاوروبية ستحتاج الى 3 سنوات على الاقل فارتفع الدولار على اثرها إلى أعلى مستوياته في سبعة أشهر ونصف الشهر مقابل سلة العملات الاخرى مدعوماً بزيادة لأعلى سعر في أربعة أشهر أمام اليورو المتعثر . وزاد مؤشر الدولار الى 83.171 مسجلاً أقوى قراءة له منذ أوائل أغسطس من العام الماضي . وجاءت مكاسب العملة الاميركية مع تراجع اليورو عن حاجز خيارات عند 1.2800 دولار ليصل الى 1.2789 دولار وهو أقل سعر منذ أواخر نوفمبر . وحظي الين بدعم من حديث عن تحويل المستثمرين اليابانيين أموالاً إلى داخل البلاد قبل نهاية السنة المالية في 31 مارس آذار. وتراجع الدولار 0.3% إلى 94.15 ين يوم الخميس .بعد ان تراجع الين مقابل الدولار الثلاثاء بسبب توقعات بأن يتخذ البنك المركزي الياباني اجراءات جريئة للتيسير النقدي الاسبوع المقبل كما انه سيقدر تعزيز مشترياته من السندات في اجتماعه لمراجعة السياسة النقدية في الثالث والرابع من ابريل لتحقيق معدل تضخم يبلغ حوالي 2%.. وارتفع الدولار 0.15% الى 94.55 ين في حين أنه سجل يوم الاثنين أدنى مستوى في أسبوع عند 93.53 ين. وتراجع اليورو إلى أدنى مستوياته في شهر مقابل العملة اليابانية عند 119.89 ين .

7- تصريحات برنانكي ومقررات الفدرالي الاميركي والتي تعد العامل الاساسي الموجه للسوق:

فالمقررات ليس من المنتظر ان تكون استثنائية. لا توقعات لتغيير نسبة الفائدة. لا توقعات لتغيير في مقررات الدعم الاقتصادي البالغ 85 مليار دولار شهريا . فالمهم ان نرى في حديث برنانكي تلمس الوجهة القادمة للسياسة النقدية. هل الفدرالي سيستمر بسياسة دفع 85 مليار دولار شهريا الى الاسواق؟ الاسبوعين الماضيين شهد الدولار طلبا ملحوظا ومتزايدا نتيجة للرهانات على ان الايجابيات البيانية ستكون مبررا كافيا لتغيير الفدرالي سياسته النقدية. لكن برنانكي وفي افادته امام الكونجرس لم يترك مجالا للشك بانه مستمر بالسياسة المعتمدة ولا تغييرات قريبة في الافق .

ولقد شهد اليورو طلبا ملحوظا اثر الاعلان عن الحل للزمة القبرصية بالرغم من انه ظل قريباً من أدنى مستوياته في أربعة أشهر مقابل الدولار يوم الخميس وتراجع اليورو 0.1% إلى 1.2770 دولار غير بعيد عن أدنى مستوياته في أربعة أشهر 1.2750 دولار الذي سجله الثلاثاء . وفضل المستثمرون شراء الين الأكثر سيولة في ظل المشكلات الراهنة في منطقة اليورو..

لذا اصبح الان مستوى 1.2680 هدفا للكثيرين كدعم . و انطلاقا من هذا المستوى سنشهد ردة فعل سعودية جيدة خاصة ان كانت هناك بعض الطمأنينة الى عدم انتقال الفيروس القبرصي الى بلدان اخرى مناعتها ضعيفة.. لذا اهتم رئيس المركزي الفرنسي " كوير " بان يصرح بلهجة حازمة ان قبرص ليست نموذجا اوروبيا جديدا سيحتذى وان احتمالات العدوى بالفيروس القبرصي غير موجودة وانه لا مبررات للاعتقاد بان البنوك الفرنسية ستعاني من نفس المتاعب التي عانت منها البنوك القبرصية.. مما اراح السوق جزئيا فاستقر اليورو نسبيا ولكن يجب ان ننتبه الى ان مستوى ال 1.2900 سيعتبر الان حاجزا قويا بوجه الارتفاعات . فالصورة التقنية لليورو تحتاج الى الكثير من الجهد لتعود مشرقة مرة اخرى ما لم تستجد معطيات تريح السوق وتعطي املا جديد . ومستوى ال 1.3050 سيكون المقاومة التالية ثم ال 1.3075 . وال 1.3105 وال 35/1.3130 هم المحطتان التاليتان. حيث ان ال

1.3110 محطة دفاعية اولى مستجدة وال 95/1.3080 مساحة تالية للدفاع .

وتوقعاتي هي بان يكرر برنانكي هذا التوجه متحججا بضعف سوق العمل وانعدام المخاطر التضخمية ، ولكن الحذر ضروري من جهة اخرى اذ ان كلمة اوشارة واحدة ولو تلميحية الى ان احتمالات التغيير واردة بالمدى المنظور ستكون مفيدة للدولار. والا فان اليورو سيكون مستفيدا، وصموده في وجه الازمة القبرصية حتى الان انما مرده الى قوة الدولار والرهانات على التغيير في سياسة الفدرالي . ارتفاعات اليورو بهذه الحالة من الممكن ان تستهدف ال 1.3000 مجددا. بعدها تاتي ال 70/1.3060.

وحتى يرتاح اليورو.. فلابد من الثبات فوق ال 1.3050 هذا السيناريو المراهن على تجاوز ال 1.3000-1.3050 هو حتى الان محتمل الحدوث ولكن العمل على اساسه يعتبر هجوميا جدا. وان حدث؟ فان الارتفاع سيكون باتجاه ال 80/1.3073 وال 60/3150. اما الخطر يدق ناقوسه ان تم التراجع مرة اخرى دون ال 1.2750 ويكون خطيرا جدا تحت ال 1.2700. اذن ال 1.2660 تكون بهذه الحالة محطة مستهدفة وفي حال التآزم الاضافي للوضع فال 1.2041 هدف تالي . وذلك لو محصلة المعطيات لن توحى بان اليورو سيكون قادرا على تلقي الجرعة القوية التي يحتاجها لتعويض المناخ السلبي . اذن تراجعات جديدة لن تبقى مستبعدة وستكون الارتفاعات ان حدثت محدودة ما لم تحدث اختراقات ايجابية على خطة الانقاذ العامة من حيث المؤثرات الاساسية او التقنية . لذا وحتى تخف الضغوط ويستعاد الامل بالتهذنة نسبيا لا بد من الثبات مجددا فوق ال 1.3050 وان استعيدت ال 1.3175 تسيطر الايجابيات مجددا. بالطبع نحن في اوقات متوترة ومشبعة بالتوتر ومفتوحة على المستجدات . ومع ان حتى الان السلبيات هي الطاغية والعمل مايزال ضمن الترنند الهابط وتحت محطات مهمة ممثلة بخط ال 50 وخط ال 200 يوم وتصريحات المركزى الاوروبى بان الانكماش أصبح مُرجحا بدرجة كبيرة هذا العام قبل العودة للنمو عام 2014، كما توقع خفض إجمالي الناتج المحلي للعام بمعدل يتراوح بين 0.9 % و 0.3 % .

ولكن من وجهة نظري انه بات الرهان الان على الارتفاع محفوفا بمخاطرة محدودة ؟ وخاصة انه بات من المؤكد ان المركزى الاوروبى هو الوحيد الذي يسحب السيولة من الاسواق وهذا سيدعم اليورو بخبث ويؤهله للتصحيح و في وقت ما قريب ستحدث الانطلاقة السعودية المتجددة .

8- الملاذ الامن وتأثير الدورات الاقتصادية :

فلقد صعدت الأسهم الأوروبية يوم الخميس لتتعافى من أدنى مستوى في ثلاثة أسابيع والذي سجلته الثلاثاء إذ اقتنص صائدو الصفقات الأسهم التي تراجعت أسعارها بشدة في اليوم الأخير من الربع الأول. وارتفع مؤشر يوروفرست 300 لأسهم كبرى الشركات الأوروبية 0.1% إلى 1185.66 نقطة بينما استقر مؤشر يورو ستوكس 50 للأسهم القيادية في منطقة اليورو دون تغير عند 2612.05 نقطة. حيث إن المستثمرين يتطلعون إلى الأسهم في أوقات تراجع السوق نظراً للتوقعات طويلة الأجل بارتفاع البورصات تدريجياً خلال 2013 مع

هبوط شهيّة المخاطرة في العملات والمعادن النفيسة . وفي أنحاء أوروبا استقر مؤشر فايننشال تايمز 100 البريطاني دون تغيير عند الفتح بينما ارتفع مؤشر داكس الألماني 0.04% وكـ 40 الفرنسي 0.16%. أما فيما يتعلق بالذهب فلقد استقر أمس فوق 1600 دولار . ويتجه الذهب لتسجيل زيادة بـ 1.6% في مارس وهي الأولى له في ستة أشهر حيث استقر الذهب دون تغيير يذكر عند 1604.20 دولار للأوقية (الأونصة) وما زال بعيداً عن أعلى مستوياته في شهر والذي سجله الأسبوع الماضي عند 1616 دولاراً. وكان المعدن الأصفر قد ارتفع إلى أعلى مستوياته على الإطلاق عند نحو 1920 دولاراً للأوقية في سبتمبر 2011 حين أدى تفاقم أزمة الديون في أوروبا إلى إقبال كثيف على الشراء . ومن المتوقع انخفاض متوسط سعر الذهب في 2013 للمرة الأولى في 11 عاماً إذ سيدفع تبدد المخاوف من حدوث أزمات بالأسواق وتحسن النظرة المستقبلية للاقتصاد الأمريكي واحتمال انتهاء برنامج التيسير الكمي بالولايات المتحدة المستثمرين لتقليص مشترياتهم من الذهب . وتراجعت عقود الذهب الأمريكية 2.30 دولار إلى 1603.90 دولار للأوقية. وارتفعت الفضة في السوق الفورية 0.2% إلى 28.7 دولار للأوقية. وزاد البلاتين 0.13% إلى 1581 دولاراً للأوقية، بينما تراجع البلاتيوم 0.4% إلى 762 دولاراً للأوقية. وتراجعت معظم المعادن الصناعية نتيجة لارتباطها بالدورة الاقتصادية المتصلة أساساً بمستويات الانتعاش الاقتصادي. وفشل النحاس في العودة إلى التداول بسعر أعلى من السعر السابق في قراءات مؤشر مديري المشتريات من أكبر مستهلكين للمعدن في العالم.

وأظهرت أسعار المنازل الأمريكية ارتفاع ملحوظ بدأ من يناير وزادت من انتعاشة السوق العقاري بأكثر زيادة سنوية في ستة أعوام ونصف وذلك في علامة جديدة على استمرار تعافي سوق المنازل . وزادت الأسعار أيضاً في المدن العشرين الكبرى بالاتحاد الأوروبي بـ 8.1% على أساس سنوي متجاوزة توقعات الزيادة التي تبلغ 7.9%. وهذه أكبر زيادة سنوية منذ يونيو 2006 حين كانت أسعار المنازل تتراجع في بداية انهيار السوق .

9- تعميق الأزمة الاجتماعية في أوروبا مع ارتفاع معدل البطالة :

حيث باتت حياة الأسر أكثر صعوبة على خلفية أزمة الديون السيادية منذ أكثر من 3 سنوات، ففي الربع الرابع من العام الماضي ظهرت آثار زيادات الاستقطاعات الضريبية في الموازنات العامة على البطالة ومستوى المعيشة على نحو متزايد في دول هامة مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا . ووصل عدد عاطلين عن العمل في الاتحاد الأوروبي في يناير إلى 26.2 مليون شخص، بينهم 8 ملايين تحت سن الـ 25 ليسوا في وظيفة أو تعليم أو تدريب في أوروبا. وانكمش إجمالي الناتج المحلي للكتلة الموحدة أيضاً بنسبة 5 بالمئة في الربع الرابع من العام

الماضي مسجلا أكبر انكماش له منذ اوائل 2009. وفي اوائل العام الجاري، وضعت المفوضية برنامجا للاستثمارات الاجتماعية يعطي ارشادات للدول الاعضاء بشأن سياسات اجتماعية أكثر كفاءة. كما قدمت برنامجا لتوظيف الشباب لمعالجة البطالة بينهم بميزانية 6 مليارات يورو (7.7 مليار دولار) للفترة من 2014 الى 2020. كما ان معدل الهجرة من خارج الاتحاد الاوربي تراجع وان الازمة أثرت عكسيا حتى على مستوى الخصوبة.

10- تاثير الازمة على اسواق السلع الاولى :

ألقت التطورات الأخيرة لأزمة الديون الأوروبية بظلال قاتمة على أسواق السلع الأولية. فنجد إن المعادن الصناعية كانت الأكثر تأثراً فقد وصل سعر النحاس أدنى مستوى يبلغه خلال سبعة أشهر مثل هبوطا قدره 10% منذ بلوغه الذروة في شهر فبراير. لكن في الجانب الآخر شكلت المنتجات الزراعية استثناء ما أضاف عبئاً جديداً على فاتورة الغذاء. وانتعشت أسعار القمح في كل من شيكاغو وباريس لأن نقص الإمدادات في أوروبا والرخص النسبي لأسعار الذرة في الولايات المتحدة قد أحدثا ارتفاعا في الصادرات وفي الطلب على الأعلاف. ومن الممكن أن يشهد موسم الزراعة القادم في الولايات المتحدة الأميركية اتساعا في المساحة الزراعية للذرة لتكون الأوسع منذ عام 1936 وفقا لمسح أجرته بلومبرج. ويتوقع المجلس العالمي للحبوب أن يؤدي هذا الأمر إلى ارتفاع الإنتاج بواقع 9% ليبلغ رقما قياسيا قدره 927 مليون طن وهي كمية من شأنها أن تشكل قطع شوط طويل في عملية تجديد المخزون المستنفد. وانعكس الإرتفاع الكبير في أسعار الإنتاج بالفعل على أسعار العقود الآجلة مع بدء تداول محاصيل هذا الصيف بتخفيض قدره 22% عن الأسعار الحالية للمحصول القديم. أما إمدادات فول الصويا فهي أيضا كافية ولكن قضايا عنق الزجاجة المتفاقمة حاليا في الموانئ البرازيلية قد تؤخر شحنات المحصول القياسي. مما دفع بعض المشترين ومنهم الصين إلى البحث عن إمدادات من الولايات المتحدة، وهذا بالتالي دعم السعر. في حين تعرضت السلع الإستوائية كالبن والسكر والكاكاو إلى أسبوع سييء، يقودها البن والقطن والسكر؛ وعلى الرغم من انخفاض أسعار القطن، فإنه لا يزال أحد أفضل السلع أداء في عام 2013؛ وكان التصحيح المستحق الذي تأخر طويلا قد أثارته أنباء مفادها أن المزارعين الأميركيين قد يستهويهم تحسن الأسعار بواقع 17 % هذا العام فيزرعوا المزيد من القطن وبأكثر مما كان متوقعا. في الوقت نفسه، فإن الصين التي دأبت على جمع 10 ملايين طن من القطن في احتياطيها مملوكة للدولة على مدى العامين الماضيين قد أبدت نيتها بيع 3 ملايين طن مجددا إلى السوق المحلية خلال الأشهر القادمة.

11- أزمة اليورو كانت ورقة حسم في الانتخابات الرئاسية الأمريكية الماضية:

فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية كانت أزمة اليورو من العلامات الفارقة فى ترجيح كفة أى من المرشحين خاصة للرئيس باراك أوباما، والذى كان الموضوع بأعلى سلم أولوياته.

وكان البيت الأبيض يجرى اتصالات مستمرة بزعماء أوروبا، ولا يمر مؤتمر صحفي دون أن يدعو فيه الرئيس أوباما إلى تماسك الدول الأوروبية وإنقاذ اليونان وإسبانيا نظرا للمخاوف من انتقال العدوى إلى دول أخرى. فإذا انفجرت الأزمة فى جميع دول أوروبا، سيشهد الاقتصاد الأمريكي تراجعاً جديداً، وهنا كانت فرص تقترب إلى 100 فى المئة أن يهزم أوباما فى الانتخابات. وهو الرأي الذى تبناه بول جرومان الحاصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد، حيث كتب فى مدونته "هناك إجماع على أن الأوروبيين يتحكمون فى مصير الاقتصاد الأمريكى، خاصة الفترة القادمة، هذا غير التحكم فى فرص إعادة انتخاب أوباما". وحالة الاقتصاد الأمريكى كانت هى الموضوع الرئيسى للحملة الانتخابية، حيث بلغ معدل البطالة فى الولايات المتحدة نسبة 8.2 %، غير أن القطاع الصناعى شهد تراجعاً واضحاً. وليست أوروبا فقط الشريك التجارى الأهم للولايات المتحدة وثانى سوق تصدير لها، إنما الأسواق المالية للقارتين شديدة الارتباط ببعض. لذلك فإن كل فشل فى أوروبا يهدد بتدمير النمو الأمريكى الذى ما زال ضعيفاً منذ الأزمة الاقتصادية، وفقاً للموقع.

ويتهم المعسكر المحافظ، الرئيس أوباما بكونه المسئول عن الركود الاقتصادى الذى تعاني منه البلاد، بحجة أن أوباما يسعى دائماً إلى إلقاء اللوم على الأوروبيين. كما أن الولايات المتحدة تضم غالبية خبراء الاقتصاد ورجال السياسة والمستثمرين الذين توقعوا انهيار منطقة اليورو. بينما يتبنى الأوروبيون نظرة أكثر هدوءاً فيما يتعلق بالأزمة. حيث يرغب الأمريكيون فى سندات الخزينة الأوروبية، واتحاد مالى أكثر قوة، وأن يضطلع الألمان بدور زعماء أوروبا بصورة أكبر".

12- ضعف الطلب وأزمة اليورو تهبطان بالنفط إلى 109 دولارات

تناغمت عدد من العوامل الأساسية فى أسواق الطاقة العالمية فى الضغط على أسعار النفط التى كان من أهمها ضعف الطلب على النفط فى آسيا وأوروبا وأمريكا وتفاقم أزمة ديون اليورو لتستمر فى المسار الهابط الذى سلكته منذ عدة أسابيع ما أوصل خام برنت القياسى إلى 109 دولارات للبرميل فيما انخفض وست تكساس إلى 92 دولارا للبرميل.

ومع التفاؤل الذي يلف المستثمرين والمتعاملين في عقود النفط بعودة الأسعار الى الصعود في المستقبل القريب لتصل إلى حوالي 120 دولارا للبرميل متكنين على مؤشرات منها تناقص المخزونات في الدول الصناعية وإمكانية انتعاش الاقتصاد العالمي، إلا أن الكميات التي تضحها الدول المنتجة للنفط ساهمت في احداث نوع من التخمة للأسواق النفطية مما دفع دول الاوبك إلى تخفيض صادراتها النفط بنسبة 2% لتصل إلى 23.72 مليون برميل يوميا بهدف امتصاص الكميات الزائدة من النفط وخاصة تلك التي في المخزونات العائمة في البحار والتي تدفع عليها الدول المنتجة مبالغ كبيرة ستؤثر على ربحية الشركات في حالة البقاء لمدة طويلة.

وكان خام برنت القياسي يتمتع بتفوق سعري كبير خلال الاشهر الماضية وصل إلى حوالي 23 دولارا للبرميل مقارنة بنظيرة خام وست تكساس إلا أن كبح أسعاره خلال الاسابيع الماضية نتيجة إلى عدم اليقين بشأن أزمة ديون اليورو ضيق الهوة السعرية بين الخامين إلى حوالي 15 دولارا للبرميل، وسط توقعات بأن تصل إلى أقل من 9 دولارات قبل نهاية النصف الثاني من العام الحالي.

ودول الأوبك ليست قلقة من انحدار أسعار النفط إلى هذه المستويات حيث يؤكد مسؤوليها أن سعر 100 دولار للبرميل يعد سعرا عادال ولن يضر بمصالح دول المنظمة التي تزود العالم بحوالي 40% من احتياجاته النفطية، بيد أن الدول من خارج الاوبك ترى بأن تدني الأسعار لن يدعم مشاريعها البترولية، سيما وأن بعض هذه الدول تأثرت اقتصادياتها بالازمة المالية وتحتاج إلى السيولة النقدية لتمويل المشاريع البترولية التي تكلف مليارات الدولارات.

وتراجع الطلب على النفط كان العامل الأقوى الذي أثر على بقاء أسعار النفط في المسار الهابط، حيث أظهرت الاحصائيات هبوط الطلب في الولايات المتحدة الامريكية إلى اقل مستوى له منذ 20 عام إذ تراجع بمقدار 4.1% ليصل إلى 18 مليون برميل يوميا بحسب تقرير معهد البترول الامريكي وهو الاقل منذ عام 1993، كما هبطت مخزونات النفط الصينية بنسبة 2.9% في شهر فبراير الماضي لتصل إلى 205 ملايين برميل وفقا لنشرة البترول والغاز الصينية.

تحليل ما وراء الكواليس و خطة امريكا الكبرى للنفط

تشير العقود الآجلة لأسعار النفط إلى استقرار أسعار نايمكس عند متوسط 92 دولارا للبرميل حتى ديسمبر 2013، لتبدأ في التراجع مع بداية 2014 حتى تصل إلى 89 دولارا في ديسمبر، ثم ستواصل انخفاضها دون 84 دولارا حتى 2021، وذلك بعد داسة معلومات تداول العقود الآجلة في بورصة نيويورك . أما أسعار برنت فستشهد تراجعا مستمرا من 108 دولارات في ابريل 2013 إلى 104 دولارات في ديسمبر، وسيكون متوسطها 101 دولار في 2014 ثم ستواصل انخفاضاتها إلى 91 دولارا في 2019. وهنا يجب ان نلاحظ الفجوة بين أسعار نايمكس وبرنت بانها ستتقلص في هذه السنوات من 16 دولارا إلى 7 دولارات تقريبا في 2019 لتقترب من وضعها ما قبل عام 2011. وهذا سيدعمة مضاعفة قدرة خط أنابيب النفط من كوشينج إلى خليج المكسيك التي ارتفعت من 150 ألفا إلى 400 ألف وسترتفع إلى

850 ألف برميل يومياً في الربع الأول من 2014، مما سيخرج مخزون نفط كوشينج من عنق الزجاجة بعد وصوله إلى أعلى مستوى له عند 51.9 مليون برميل .

ونلاحظ ان أسعار غرب تكساس انخفضت بنسبة 5.6 % في فبراير عندما وصل الانتاج الامريكي إلى 7.12 ملايين برميل يومياً في منتصف هذا الشهر والأعلى في 21 عاماً. فمن المتوقع أن تتراجع أسعار غرب تكساس إلى 85 دولاراً في الربع الثاني من هذا العام، بعد تراجعها العام الماضي نتيجة ارتفاع إنتاج **الزيت الصخري**، وسوف تستمر عند هذا المستوى في السنوات القليلة القادمة، مما سينعكس بشكل كبير على الاقتصاد العالمي . فقد انخفض الطلب الامريكي على النفط في العام الماضي إلى أدنى مستوياته منذ 16 عاماً بنسبة 2 %، كما اوضحته وكالة الطاقة الدولية في نهاية فبراير. **والمحللين فسروا هذا** بضعف الاقتصاد الامريكي وارتفاع معدلات البطالة وجزء منه إلى تزايد كفاءة المركبات وارتفاع أسعار الوقود.

ووفقاً لدراسة برايس ووترهاوس كوبريشن في فبراير، ان الزيت الصخري سيسهم بمقدار 14 مليون برميل يومياً في إنتاج النفط العالمي قبل عام 2035، أي ما يقرب من 12% من الإمدادات الحالية. وان استهلاك النفط العالمي في انحدار بعد أن سجل مستويات متدنية جديدة لا سيما في الولايات المتحدة التي تستخدم النفط لإنتاج البنزين وتشهد اتجاهاً متنامياً بعيداً عن مركبات البنزين إلى استخدام **المركبات الهجينة**. كما خفضت الوكالة النمو في الطلب العالمي على النفط هذا العام بمقدار 20 ألفاً إلى 820 ألف برميل يومياً ليصل إجمالي الطلب العالمي إلى 90.6 مليون برميل يومياً، ليعكس ذل كضعف مؤشر انتاجية المصانع في الصين ايضاً . ففي يناير قلص صندوق النقد الدولي نمو الاقتصادي العالمي إلى 3.5%، حيث من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الصيني بنسبة 8.2% هذا العام في حين سيشهد الاقتصاد الامريكي تحسناً بنسبة 2%، مما سيدعم قيمة الدولار، بينما اقتصاد منطقة اليورو ستقلص نسبة نموه إلى 0.2%.

إن ارتفاع إمدادات النفط العالمية في فبراير إلى 90.8 مليون برميل يومياً وارتفاع إنتاج الأوبك إلى 30.49 مليون برميل يومياً في فبراير، يعكس **ارتفاع المنافسة** مع تخفيض وكالة الطاقة الدولية الطلب على نفط الأوبك إلى 29.7 مليون برميل يومياً، أدنى مستوى له منذ 2009، مع نمو إمدادات غير الأوبك إلى 54.5 مليون برميل يومياً في هذا العام.

اذن هم يريدون إن الظروف السائدة تعكس الحالة العكسية لتوقعات الأسعار، حيث من المتوقع أن تكون الأسعار المستقبلية أقل من الأسعار المتوقعة ولكن لا يعكس نقصاً في المعروض في الأسواق الفورية (Backwardation) بل العكس، وإنما سيكون المعروض في المستقبل أعلى مقابل طلب ضعيف. وهنا يقع العرب وهو المطلوب .

الحلول المقترحة لانقاذ اليورو

1- أوروبا تعزز وحدتها وتمنح «المركزي» سلطات جديدة لمراقبة البنوك :

تعتبر خطة التدخل واحدة من أكبر عمليات الإصلاح في النظام المصرفي الأوروبي حيث توصلت أوروبا إلى اتفاق يمنح البنك المركزي الأوروبي سلطات جديدة للإشراف على بنوك منطقة اليورو بدءاً من 2014 وهي الخطوة الأولى في مرحلة جديدة من التكامل لدعم اليورو. وبعد محادثات استمرت 14 ساعة ومفاوضات مضمنة استمرت عدة أشهر اتفق وزراء مالية دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين على منح المركزي الأوروبي سلطة المراقبة المباشرة لما لا يقل عن 150 بنكا من أكبر بنوك منطقة اليورو والتدخل في البنوك الصغيرة عند ظهور أول علامة للمتاعب.

وقال ميشيل بارنييه مفوض الاتحاد الأوروبي المسؤول عن القواعد المالية في مؤتمر صحفي «هذه خطوة أولى كبيرة للوحدة المصرفية.. سيلعب البنك المركزي الأوروبي دوراً محورياً.. لا لبس في ذلك.» وسجل اليورو أعلى مستوى في الجلسة في طوكيو عند 1.3080 دولار بعد الاتفاق. وبعد اتخاذ إجراءات تدريجية للتصدي للأزمة على مدى ثلاث سنوات يرسي الاتفاق على الوحدة المصرفية أساساً لوحدة اقتصادية واسعة النطاق ويمثل أول محاولة جماعية للتعامل مع البنوك المتعثرة في المنطقة بشكل مشترك.

ومن المنتظر أن يبدأ العمل بنظام الإشراف الجديد في الأول من مارس آذار 2014 بعد محادثات مع البرلمان الأوروبي. غير أن الوزراء اتفقوا على إمكانية تأجيل ذلك الموعد إذا احتاج المركزي الأوروبي مزيداً من الوقت للاستعداد. وتطلق هذه الخطوة واحدة من أكبر عمليات الإصلاح في النظام المصرفي الأوروبي منذ بدء الأزمة المالية منتصف عام 2007 مع اقتراب البنك الألماني آي.كيه.بي من شفا الانهيار. وأصبح على عاتق زعماء الاتحاد الأوروبي الذين يجتمعون في بروكسل أمس واليوم أن يمنحوا الاتفاق دعمهم السياسي الكامل.

وتخلى وزير المالية الألماني فولفجانج شويبله عن اعتراضات سابقة جعلته يصطدم علناً بنظيره الفرنسي بيير موسكوفيشي الأسبوع الماضي بشأن دور البنك المركزي الأوروبي في الإشراف على البنوك. ومع اقتراب الموعد النهائي للاتفاق بحلول نهاية العام تمكن الجانبان من تسوية خلافتهما وتم النزول على مطالب ألمانيا بالحد من سلطة مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي على جهة الإشراف الجديدة

2- منطقة اليورو تدرس أفضل السبل لتحقيق «وحدة حقيقية»

يعكف مسؤولو الاتحاد الأوروبي في بروكسل منذ يونيو الماضي على بحث أفضل السبل لتحقيق "وحدة اقتصادية ونقدية حقيقية" في إطار ضمني بأن العملة الموحدة التي تمخضت عنها معاهدة ماستريخت لعام 1992 معيبة وغير مكتملة.

ويشير السعي وراء "وحدة حقيقية" إلى أن قادة أوروبا بدأوا يتحولون من التركيز على إدارة الأزمة الحالية لإنقاذ اليورو إلى وضع عملية طويلة الأمد لجعل هيكل منطقة العملة أكثر قوة ومقاومة للآزمات، والهدف هو دعم هياكل الحوكمة القائمة بقواعد أكثر إلزاماً للانضباط المالي ورقابة مصرفية موحدة وتنسيق أكثر كفاءة فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية ورقابة

أكثر ديمقراطية على عملية صياغة السياسات بمنطقة اليورو، وستكون المعركة بشأن طبيعة الوحدة المعدلة المقترحة طويلة وتدرجية.

وفي الأسبوع الماضي قال رئيس المجلس الأوروبي هرمان فان رومبوي الذي يقود عملية الإصلاح "لا نفكر في تغيير جذري بمنطقة اليورو أو تحويلها بشكل مفاجئ إلى كيان مختلف تماما". وهناك ثلاث رؤى على الأقل تتنازع مستقبل منطقة اليورو، والسيناريوهات المطروحة هي إما عدم تقاسم أي أعباء على الإطلاق أو تقاسم أعباء الديون والالتزامات القديمة أو تقاسم أعباء الديون الجديدة دون القديمة وإن كان من المرجح أن تكون النتيجة - على غرار ما يحدث دائما في الاتحاد الأوروبي- مزيجا مشوشا من جميع الخيارات.

وتريد المستشار الألمانية أنجيلا ميركل صاحبة النفوذ الأكبر بين القادة الأوروبيين مزيدا من الرقابة المركزية على الميزانيات الوطنية والإصلاحات الاقتصادية مع إنشاء "صندوق تضامن" صغير جديد خاص بمنطقة اليورو لإثابة الدول الملتزمة وتخفيف أثر التغييرات الموجهة. وتعارض ميركل بإصرار المشاركة في تحمل أعباء ديون والتزامات حكومات منطقة اليورو أو بنوكها سواء من خلال صندوق لسداد الديون أو إصدار سندات مشتركة لمنطقة اليورو أو وديعة مصرفية مشتركة كضمان أو إجراء إعادة رسملة مباشرة بأثر رجعي للبنوك التي حصلت على مساعدة صندوق إنقاذ منطقة اليورو.

وأفضل وصف لموقفها المعلن بشأن مستقبل منطقة اليورو هو معارضة المشاركة في تحمل الأعباء، وتشاركها في هذا الموقف هولندا وفنلندا، الدولتان الأخريان صاحبتا التصنيف الائتماني المتميز بشمال أوروبا.

ويرى رئيس الوزراء الفنلندي يركي كاتنين الأمر باعتباره أخلاقيا، وقال "يتساءل الناس في فنلندا إن كان من الصواب أن ندفع ثمن أخطاء السياسة في دول أخرى، من الواضح أن هذا ليس عدلا".

ولم تستبعد ميركل إمكانية إصدار سندات مشتركة لمنطقة اليورو في المستقبل البعيد في نهاية عملية طويلة من التكامل المالي والاقتصادي، ويعتقد كثير من مسؤولي الاتحاد الأوروبي أنها ستصبح أكثر قبولا لحلول اقتسام أعباء الديون بعد الانتخابات العامة في ألمانيا في سبتمبر المقبل. لكنها في الوقت الحالي تريد مزيدا من الانضباط قبل أي شيء وهو ما يتضح في مقترح ألمانيا بتعيين مفوض أعلى لمنطقة اليورو له صلاحية الاعتراض على الميزانيات الوطنية.

وعبر اندرياس دومبرت عضو مجلس إدارة البنك المركزي الألماني عن موقف ألمانيا بلغة شبه دينية، حيث قال في تجمع بديلن إن أي وحدة مصرفية لمنطقة اليورو يجب ألا تتستر على خطايا الماضي وذلك على سبيل المثال بتحمل جزء من الديون المصرفية للحكومة الأيرلندية. وأضاف "أي شيء آخر سيرقى لكونه تحويلا للأعباء المالية". إلا أن كثيرا من المحللين يعتقدون أن ميركل ستضطر لاتخاذ خطوة أكبر صوب تحويل بعض الأعباء المالية أو تقاسم أعباء الديون للحصول على موافقة فرنسا على تدخل الاتحاد الأوروبي بصورة أكبر في الرقابة على الميزانيات والإصلاحات الاقتصادية الوطنية.

وقال جان بيسانى فيري مدير مركز بروجل للأبحاث الاقتصادية في بروكسل "عدم المشاركة في تحمل أعباء الديون لن يكون مقبولا لدى فرنسا، لا أتوقع أن يستطيع الألمان فرض حق الاعتراض على ميزانيات الدول دون التنازل بشأن سندات منطقة اليورو". وأضاف "ربما هذا ما تريده أنجيلا ميركل لكنها لن تحصل عليه".

لكن ليس كل الألمان لديهم هذه الرؤية القاطعة، فقد اقترح مجلس المستشارين الاقتصاديين لحكومة برلين إنشاء صندوق مؤقت لسداد الديون يصدر سندات مشتركة لمنطقة اليورو من أجل مساعدة الدول في سداد ديونها المرتفعة بما يتجاوز الحد الأقصى لاتفاقية الاتحاد الأوروبي البالغ 60 في المئة، ويمكن أن نطلق على ذلك السيناريو المشاركة في أعباء الديون والالتزامات القديمة.

ومن شأن ذلك أن يساعد الدول المثقلة بالديون مثل اليونان وإيطاليا وإيرلندا -وربما أيضا فرنسا وألمانيا- على العودة لمستويات ديون يمكن تحملها خلال 15 إلى 20 عاما بينما تظل كل دولة مسؤولة عن ديونها الجديدة. وتبنى الرئيس الفرنسي فرانسوا أولوند هذه الصورة لسندات منطقة اليورو والتي يرى بعض الخبراء أنها تتفق مع القرارات الأخيرة للمحكمة الدستورية الألمانية لأنها لا تؤدي لتحويل الأعباء بصفة دائمة.

ومن الصور الأخرى لتقاسم الأعباء القديمة السماح لآلية الاستقرار الأوروبية وهي صندوق الإنقاذ الدائم لمنطقة اليورو بضخ رأس المال مباشرة في البنوك التي أنقذتها حكومتا إسبانيا وإيرلندا الحاصلتان على مساعدات إنقاذ. وسيتيح ذلك لدبلن ومدير إزلة الديون المصرفية من ميزانيتها ما يسهل عودة إيرلندا لأسواق رأس المال العام المقبل ويضمن استمرار قدرة إسبانيا على دخول الأسواق دون الحاجة لإنقاذ سيادي.

لكن ميركل تستبعد حتى الآن إنشاء صندوق لسداد الديون أو إعادة رسملة البنوك بأثر رجعي بشكل مباشر. والنهج البديل الذي يفضلته كثير من الاقتصاديين والساسة أصحاب التوجه الاتحادي هو التركيز على تجميع القروض الجديدة بإنشاء وكالة جديدة مشتركة لديون منطقة اليورو تصدر السندات نيابة عن الدول الأعضاء بحد أقصى معين لكل دولة.

وسيتيم إما منع الحكومات من إصدار سندات بما يتجاوز هذا السقف أو أن تفعل ذلك بضمان وطني، وهذا الخيار المتمثل في تقاسم أعباء الديون الجديدة دون القديمة تفضله المفوضية الأوروبية لكن المحكمة الدستورية الألمانية استبعدته صراحة ولذلك سيتطلب من برلين أن تعدل قانونها الأساسي. وسيؤدي ذلك أيضا لسباق دائم غير متكافئ تكون بعض الدول فيه مثقلة بالأعباء الناجمة عن ديون قديمة سيادية ومصرفية.

ومن المنتظر أن يتكلف تنظيف ميزانيات البنوك الأسبانية المتضررة من انفجار فقاعة عقارية نحو أربعة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وهي إضافة ليست كبيرة للدين الوطني إلا لو تفاقمت التزامات إسبانيا. لكن دافعي الضرائب الإيرلنديين تحملوا التزامات توازي 40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وهو عبء ضخم سيؤثر على الاقتصاد على مدى جيل كامل ما لم يمد الاتحاد الأوروبي يد المساعدة.

ويريد المسؤولون الأوروبيون ونظراً للخلافات الحادة التي لا تزال قائمة بين حكوماتهم التركيز على معاينة الإشكاليات القائمة على المدى الطويل وتأجيل حسم القضايا الأكثر تعقيداً لقمة مقررة في شهر ديسمبر المقبل. ومن المقرر أن تعكف القمة على مناقشة تقرير صاغه رئيس المجلس الأوروبي هرمان فان رومباي ويتضمن مقترحات لإصلاح هيكل منطقة اليورو. ويرتكز التقرير، الذي تم إعداده بالتعاون مع مسؤولي المؤسسات الأوروبية الرئيسية وهي رئاسة منطقة اليورو والبرلمان الأوروبي والمفوضية والمصرف المركزي، على أربعة محاور تتعلق بالاتحاد المصرفي والمالي والاقتصادي والسياسي بهدف هندسة الإطار الجديد لمنطقة اليورو.

ويقترح التقرير المعروض على القمة وضع موازنة مركزية لمنطقة اليورو بهدف تمويل الإصلاحات وتخفيف وقع وتداعيات الأزمة على الدول المتعثرة. ويطرح التقرير أيضاً إمكانية إصدار سندات ديون مشتركة وإنشاء صندوق مساعدات لدعم الدول ذات الديون المتراكمة قبل وأثناء الأزمة. وسيبحث القادة الأوروبيون أيضاً المشكلات والخلافات بين الدول بشأن الإشراف المصرفي الموحد أو إعادة رسملة المصارف بشكل مباشر.

من جهة أخرى شهدت اليونان، امس، إضراباً عاماً رفضاً لإجراءات تقشف جديدة تشترط "الترويكاً" تطبيقها لتقديم حزمة أخرى من المساعدات المالية لأثينا. ونزل آلاف اليونانيين في العاصمة أثينا وغيرها من المدن الكبرى للمشاركة في مظاهرات، احتجاجاً على إجراءات التقشف الجديدة، وعلى برنامج خفض الإنفاق العام بقيمة إجمالية تبلغ 41 مليار دولار تقريباً.

3- هل تحقق منطقة اليورو لنفسها عبوراً آمناً؟

أي مستقبل ينتظر منطقة اليورو، والعملة الأوروبية ذاتها؟. كيف تمضي التطورات في اليونان؟. وما هو التأثير الذي ستركه على دول المنطقة انسحاب يوناني محتمل من العملة؟ وماذا عن إسبانيا، التي يفصلها ميل واحد عن الحالة اليونانية؟. هذا سيظل السؤال .

الأزمة اليونانية

بالانتقال من أزمة منطقة اليورو عامة إلى الأزمة اليونانية على وجه الخصوص، يُمكن القول إن أوروبا، التي تعيش وضعاً ضاعطاً في المجمل، باتت أنظارها متركزة نحو أثينا، التي غرقت في أزمة سياسية، بعد أن عززت انتخابات نيابية جماعات اليسار واليمين المتطرف. وجردت الأحزاب المؤيدة لخطط التقشف من أغليبتها البرلمانية.

وقد تقرر إجراء انتخابات نيابية جديدة في 17 حزيران يونيو 2012، إثر إخفاق الأحزاب السياسية في تشكيل حكومة ائتلاف وطني. ويرجح أن تفوز في الانتخابات القادمة الجماعات الرفضة لخطط التقشف، والمنادية بالخروج من منطقة اليورو. وقد بدأت بنوك في أوروبا، وفي أنحاء أخرى، تستعد لاحتمال العودة إلى الدراخما، وهي العملة التي تخلت عنها اليونان قبل عشر سنوات، حين انضمت إلى منطقة اليورو.

وعلى خلفية الأزمة السياسية الجديدة، خفضت وكالة فيتش تصنيف اليونان إلى درجة (CCC) من (B-)، مشيرة إلى أن أثينا ربما تضطر إلى الخروج من منطقة اليورو. وقالت فيتش في بيان صادر في 17 أيار مايو: إن إخفاق السياسيين في تشكيل الحكومة يُظهر غياب الدعم السياسي والشعبي لبرنامج التقشف. وأكدت الوكالة على أنه إذا لم ينتج عن الانتخابات الجديدة تفويض بالاستمرار في إجراءات التقشف، فإن خروج اليونان من منطقة اليورو ربما يصبح "مرجحاً".

ورأت فيتش أنه من المرجح أن ينتج عن خروج اليونان من منطقة اليورو تخلف على نطاق واسع في سداد الديون المستحقة على القطاع الخاص، إضافة إلى عدم الوفاء بالتزامات السندات السيادية المقومة باليورو. وذلك على الرغم من رغم عبء معتدل لخدمة الدين السيادي، اعتمد في أعقاب إعادة هيكلة سندات الحكومة اليونانية في آذار مارس الماضي. واعتبرت الوكالة أن خروج اليونان من منطقة اليورو بسبب أزمتها السياسية، أو بسبب الفشل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من شأنه أن يؤثر على التصنيفات السيادية لشتى دول العملة الأوروبية.

ورجحت الوكالة وضع كافة تصنيفات منطقة اليورو قيد المراقبة السلبية فور خروج اليونان منها. وقالت إن الدول التي تحمل حالياً توقعات سلبية لتصنيفها ستكون أكثر عرضة للخفض الفوري. وذكرت أن تلك الدول هي فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وقبرص وأيرلندا والبرتغال وسلوفينيا وبلجيكا. وقد أصرت ألمانيا والمفوضية الأوروبية على ضرورة مواصلة اليونان خطط التقشف، كشرط للحصول على أموال بموجب برنامج الإنقاذ الممول من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، والذي يبلغ حجمه 130 مليار يورو.

ومن ناحيتها، قالت المديرية العامة لصندوق النقد الدولي، كريستين لاغارد، بأنه في حال عدم تقيد اليونان بالالتزامات التي تعهدت بها للمانحين، "يفترض القيام بمراجعات مناسبة. وهذا يعني إما تمويلات إضافية ووقت إضافي، وإما آليات خروج من اليورو. وهو خروج ينبغي أن يكون منظماً في هذه الحالة". وقالت لاغارد: "لقد باشروا إصلاحات مهمة، وقدموا بعض التوضيحات. اليوم يبدو أن كل شيء يدور حول خلاف سياسي عميق. وهذا أمر مضر جداً بالشعب اليوناني".

وقد منح صندوق النقد الدولي اليونان، في آذار مارس الماضي، قرضاً جديداً بقيمة 28 مليار يورو، أعقب قرضاً بقيمة 30 مليار يورو في أيار مايو 2010. وقد تم دفع ثلثي قيمته. وكانت اليونان قد تمكنت من تجنب الإفلاس عبر نيلها، في آذار مارس، موافقة غالبية الجهات الدائنة الخاصة، على خفض وإعادة جدولة ديونها السيادية، الأمر الذي مهد الطريق أمام تطبيق خطة الإنقاذ الثانية.

وفي صورة مقابلة، دفعت الأزمة السياسية الأخيرة باتجاه زيادة الضغوط على القطاع المصرفي اليوناني، الذي واجه موجة كبيرة من هروب الرساميل. ووجدت المصارف اليونانية المنهكة نفسها مجدداً أمام خطر الإفلاس، بعد أن شهد يوم الرابع عشر من أيار مايو من العام الجاري سحبات مالية كثيفة، ناجمة عن الخوف من عواقب الانتخابات النيابية القادمة.

وفي يوم واحد فقط، تراجعت ودائع الأفراد والشركات بما قيمته 800 مليون يورو. وذلك وفقاً لما أعلنه الرئيس اليوناني، كارولوس بابولياس. وتضاف هذه الأرقام إلى السحوبات التبرجية التي قام بها اليونانيون منذ سنتين من حساباتهم المصرفية، سواء لمواجهة الأزمة، أو لوضع مدخراتهم في منازلهم أو في الخارج، خشية الخروج من منطقة اليورو وانهيار البلاد. وفي 31 آذار مارس 2012، كانت ودائع الأفراد والشركات تبلغ 165.35 مليار يورو، وفق إحصاءات البنك المركزي اليوناني، مقابل 237.53 ملياراً في نهاية كانون الأول ديسمبر 2009، أي عشية اندلاع أزمة الديون. وعلى الرغم من ذلك، تبقى هذه المدخرات أعلى من مستواها في منتصف العقد الماضي (136.9 مليار يورو في كانون الثاني يناير 2005)، وأعلى كثيراً من مستويات كانون الثاني يناير 2001، حيث كان البنك المركزي اليوناني لا يملك سوى 116.4 مليار يورو من الودائع.

الإفلات من الانكماش

على خلاف ما كان متوقعاً فقد نجت منطقة اليورو من الركود بصعوبة، إلا أن أزمة الديون استنزفت اقتصادي فرنسا وإيطاليا. وأدت لاتساع الفجوة مع ألمانيا. ولم تسجل منطقة اليورو نمواً في الفصل الأول من العام 2012، بعد تراجع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.3% في الفصل الأخير من عام 2011. وذلك وفق تقديرات أولية نشرها المكتب الأوروبي للإحصاء (يوروستات)، في 15 مايو.

وهذا الرقم هو أفضل مما توقعه المحللون (ناقص 0.2%)، الأمر الذي أتاح لمنطقة اليورو البقاء خارج دائرة الانكماش. وهو يحتسب حين يسجل إجمالي الناتج المحلي تراجعاً لفصلين متتاليين. وكانت نتيجة من هذا القبيل ستمثل ثاني فترة انكماش لمنطقة اليورو في غضون ثلاث سنوات. ويرى الخبراء أن المنطقة تبقى شديدة الارتهاق لألمانيا، التي حققت نمواً قدره 0.5% في الفصل الأول من العام، بعد تراجع 0.2%، في إجمالي الناتج المحلي في الفصل السابق. وخارج الحالة الألمانية، يُمكن ملاحظة أنه إذا كانت النمسا قد حققت في الفصل الأول نمواً من 0.2%، فإن نمو فرنسا جاء صفراً في المائة. وتراجعت هولندا بنسبة 0.2%، وإسبانيا بنسبة 0.3%. وغرقت إيطاليا في الانكماش، بتراجع نسبته 0.8%. أما اليونان فسجلت تراجعاً بنسبة 6.2%، وفق تقديرات رسمية أولية.

ويُرجح الخبراء الماليون أن يشهد الفصل الثاني من العام تراجعاً في إجمالي الناتج المحلي للمنطقة، إذ إن تصاعداً جديداً لأزمة الديون قد يعرقل الانتعاش المنتظر. وهذا دون الأخذ في الحسبان أيضاً تداعيات خروج اليونان المحتمل من منطقة اليورو.

ظروف المالية العامة

إلى ذلك، واصلت الضغوط التضخمية في منطقة اليورو الارتفاع، بفعل زيادة معدلات التضخم في ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا. وتجاوز التضخم في منطقة اليورو المستوى المستهدف للبنك المركزي الأوروبي، الأمر الذي قلص فرص خفض أسعار الفائدة للمساعدة في تعزيز النمو.

وقد وجدت عدة دول أوروبية نفسها مرغمة على مواجهة تجاوز مالياتها العامة حدود التوازن المتفق عليه. وهكذا، أعلنت إسبانيا في 27 شباط فبراير ارتفاع عجزها العام إلى 8.51% من إجمالي الناتج المحلي في 2011، في حين تعهدت بجعل هذا العجز عند 4.4% في 2012، و3% في 2013.

وأنت المفاجأة من هولندا التي وجدت نفسها ملزمة بتوفير مالي إضافي، بسبب تدهور في الأوضاع الاقتصادية فاق ما كان متوقعاً. ووفقاً للمكتب المركزي للتخطيط، يتوقع أن يبلغ العجز نسبة 4.5% هذا العام. وإضافة إلى إسبانيا وهولندا، قد تواجه دول أخرى قريباً صعوبات في جعل مالياتها العامة تسلك الطريق القويم في الوقت المحدد. فقد رأى ديوان المحاسبة الفرنسي أن الهدف المتمثل في جعل العجز عند 4.5% هذه السنة سيكون "صعب المنال"، كما أن العودة إلى 3% في العام 2013 ستكون "أكثر صعوبة".

وفي الثاني من مارس، وقعت خمس وعشرون من الدول الأوروبية معاهدة انضباط مالي جديدة بهدف منع الانزلاق في العجز. وتبنت هذه المعاهدة، التي طالبت بها ألمانيا، مقابل تضامنها المالي مع شركائها في منطقة اليورو، خمس وعشرون دولة، من أصل الدول الـ 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ذلك أن بريطانيا وجمهورية التشيك لم توافقا عليها.

وتنص المعاهدة على "قواعد ذهبية"، تفرض توازن الحسابات العامة، إضافة إلى بند عقوبات تفرض بصورة تلقائية أكبر ضد الدول التي تتساهل حيال تخطي عجزها السنوي العام 3% من الناتج المحلي. وفيما بدا تباين في مواقف دول اليورو، دعا اثنان من أعضاء الحكومة الفرنسية الجديدة، هما وزير الخارجية لوران فابيوس، والمالية بيار موسكوفيسي، إلى تعديل معاهدة الانضباط المالي. وقال موسكوفيسي، في 17 أيار مايو، إن فرنسا لن تبرم المعاهدة إذا لم يضاف إليها بند حول النمو. وكان رئيس البنك المركزي الأوروبي، ماريو دراغي، قد أعلن، في 18 كانون الثاني يناير، بأن أوروبا في وضع اقتصادي "شديد الخطورة". وأشار إلى أنه "خلال الشهور القليلة الأخيرة من عام 2011، أدى عدم اليقين بشأن استمرار السندات السيادية ومرونة النظام المالي، إلى جانب الآفاق الاقتصادية القاتمة، إلى اضطراب شديد في عمل الأسواق المالية والاقتصاد الحقيقي".

خطط الإنقاذ المالي

في ظل هذه المعطيات، اتفقت دول منطقة اليورو، في 30 مارس، في ختام مفاوضات شاقة، على تعزيز قدرة صندوقها للإنقاذ المالي، لتصل قيمته الإجمالية إلى 800 مليار يورو. بيد أن هذا المبلغ لم يكن ليرضي جميع الأطراف، لأنه يشمل 300 مليار يورو منحت بالفعل، أو وعدت بها ثلاث دول هي: اليونان وأيرلندا والبرتغال. والنتيجة العملية هي أن هذا الحاجز الدفاعي لا تزيد قدرته الفعلية على الإقراض على 500 مليار يورو. وهذا هو الخيار الأقل طموحاً بين الخيارات التي جرى تداولها.

وكانت دول منطقة اليورو قد انقسمت بين أنصار خيار الحد الأقصى بهدف طمأنة الأسواق، وبين أنصار خيار الحد الأدنى، الذي دعمته خصوصاً ألمانيا وفنلندا. لقد رفضت برلين زيادة طاقة الإنقاذ المالي إلى 940 مليار يورو، بجمع مبلغ الآلية الأوروبية للاستقرار إلى مبلغ

الصندوق الأوروبي للدعم المؤقت. وهو ما كانت قد طالبت به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وفرنسا والمفوضية الأوروبية.

وفي النهاية كان الخيار الذي اتخذ هو ضم الـ 500 مليار الخاص بالآلية الدائمة إلى الـ 200 مليار المقررة بالفعل للصندوق المؤقت، ليصل المبلغ بذلك إلى سقف 700 مليار يورو، تضاف إليها مائة مليار من القروض السابقة، التي منحت بالفعل، ليصل الإجمالي إلى 800 مليار. وهكذا، جرى اعتماد الخيار الذي دافعت عنه ألمانيا.

وعلى الرغم من ذلك، يبقى هذا الاتفاق مخرجاً يسمح للدول الـ 17 بتلقي مساعدات من شركائها الدوليين. وكان الأوروبيون وجهوا بالفعل، في نهاية العام 2011، نداء إلى دول أخرى من أجل منح صندوق النقد الدولي المزيد من الموارد. ومن أجل نجاح تحركه، أكدت دول اليورو أنها ستقدم لصندوق النقد الدولي 150 مليار يورو، عملاً بما كانت قد التزمت به.

وفي تطوّر هو الأهم من نوعه، تعهدت مجموعة العشرين، في 20 نيسان أبريل، بتقديم أكثر من 430 مليار دولار لتعزيز قدرات صندوق النقد الدولي، وحماية الاقتصاد العالمي من تداعيات أزمة الديون في منطقة اليورو. وإثر ذلك، قفّزت طاقة الإقراض لدى الصندوق إلى أكثر من تريليون دولار. وهو وضع وصفته الجهات الدولية بالتمتاز.

أزمة اليورو وسوق العمل

وبالعودة إلى التداعيات المحلية لأزمة الديون الأوروبية، أظهرت دراسة أعدها البنك المركزي الأوروبي أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تواجه صعوبات في الحصول على تمويل من المصارف. وقالت الدراسة، التي شملت أكثر من 7500 شركة في منطقة اليورو، ونشرت نتائجها في أواخر نيسان أبريل، إن صعوبة الحصول على قروض قد تزايدت مع ارتفاع الطلب على التمويل، في الفترة من تشرين الأول أكتوبر إلى آذار مارس. وقال خمس الشركات إن الوضع ساء فيما يتعلق بحصولهم على تمويل من البنوك بالمقارنة مع 14% من الشركات قالت ذلك في دراسة سابقة. وأفادت الدراسة أن نحو نصف الشركات اليونانية شهدت تدهوراً في قدرتها على الحصول على ائتمان. والأمر نفسه بالنسبة لـ 35% من شركات البرتغال وأيرلندا.

على صعيد تداعيات الأزمة على سوق العمل، سجل معدل البطالة في آذار مارس الماضي مستوى قياسياً. وبات على بعد خطوة واحدة من عتبة 11%، التي لم يبلغها على الإطلاق من قبل. وأشارت معطيات، نشرها المكتب الأوروبي للإحصاء (يوروستات)، في 2 أيار مايو، إلى أن البطالة طاولت في آذار مارس 10.9% من اليد العاملة الفعلية في دول اليورو. أي أكثر من 17 مليون شخص. ويعادل هذا المستوى ما كان قد تم تسجيله في نيسان أبريل من العام 1997، إلا أن البطالة لم تبلغ هذا الحد على الإطلاق منذ إنشاء منطقة اليورو.

وكما يشير الخبراء، تواجه الشركات في غالب الأحيان ضغوطاً للحد من التكاليف أمام طلب محدود، وهوامش ربح متراجعة، ومنافسة متزايدة، وآفاق اقتصادية غامضة. وتتفاقم أزمة

البطالة بمعدلات متسارعة، ففي غضون شهر واحد وجد 169 ألف شخص أنفسهم عاطلين عن العمل، أي ما يساوي 1.73 مليون شخص في غضون عام.

ومع ذلك، يبدو التفاوت كبيراً ضمن منطقة اليورو، بين أوروبا الجنوبية التي تواجه بطالة كثيفة، وأوروبا الشمالية حيث يتم التحكم بالظاهرة. فقد سجلت النمسا مستوى بطالة في آذار مارس نسبته 4%، تلتها هولندا (5%) ولوكسمبورغ (5.2%) وألمانيا (5.6%). وفي الوقت نفسه، حطمت إسبانيا رقماً قياسيماً جديداً مع معدل بطالة نسبته 24.1%. وفي اليونان، وصل معدل البطالة إلى 21.7%. وفي إيطاليا والبرتغال، يتدهور الوضع أيضاً مع 9.8% و 15.3% من العاطلين عن العمل على التوالي.

ويرى محللون أن معدلات البطالة المرتفعة في أوروبا الجنوبية مرتبطة أساساً بعوامل هيكلية. إلا أنها تُشير، في الوقت ذاته، إلى التضحيات التي فرضتها خطط التقشف على المدى القصير.

تراجع التقديرات الاجتماعية

وبالتوازي مع تفشي البطالة واتساع نطاقها، أثرت أزمة الديون وتدابير التقشف على سياسة التقديرات الاجتماعية، التي اعتمدتها أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. ومنذ أكثر من عام، حلت خطط التقشف محل النفقات التي كانت دولة الرعاية الاجتماعية الأوروبية تخصصها لشبكة الأمان الاجتماعي. وباتت الدول تعتمد إلى تدابير مثل "إصلاح" أنظمة التقاعد، وتخفيض المساعدات، وتجميد الإعانات والمعاشات، والحد من تقديرات الضمان الصحي.

وتختلف التدابير المتخذة من دولة إلى أخرى، ففي فرنسا أعلنت الحكومة عن إصلاح النظام التقاعدي، وإعادة تقييم التقديرات والمساعدات العائلية. وفي أيرلندا، تم تخفيض المساعدات في مجالي الصحة والسكن. أما في البرتغال، فخفضت التقديرات العائلية بنسبة 25%. وفي إسبانيا ألغى "شيك الطفل"، الذي كان يقدم لكل ولادة. وفي إيطاليا، التي خفضت المساعدات الاجتماعية، تعزز حكومة ماريو مونتي إصلاح سوق العمل، واعتماد نظام "مرونة أمانة"، مستوحى من النموذج الدنمركي، الذي يُعطي الشركات هامشاً مريحاً لتسريح الموظفين. ويضمن، في الوقت ذاته، الأمان للموظفين المسرحين، من خلال منحهم تعويضات كبيرة.

ويتوقع أن تستوحى العديد من الدول الأوروبية هذا النموذج، لأنه كما يوصفه بعض الخبراء "يمزج بين الليبرالية وعناصر الدولة الراعية".

الديون الإسبانية

في جنوب أوروبا، بدت إسبانيا وكأنها تقف قريباً من سيناريو الأزمة المالية في اليونان. وتواجه إسبانيا صعوبة في خفض عجز هائل، وإعادة بناء القطاع المصرفي، عقب انهيار أسعار العقارات. وفي توقعاتها الاقتصادية التي تصدر مرتين في السنة، قالت المفوضية الأوروبية، في 11 أيار مايو: إن إسبانيا سوف تسجل عجزاً بنسبة 6.4% من الناتج الاقتصادي هذا العام. وبنسبة 6.3% في العام المقبل. وكلاهما أعلى كثيراً من المستويات المستهدفة، التي تم الاتفاق عليها مع الاتحاد الأوروبي.

وفي محاولة لطمأنة شركائها في منطقة اليورو، أعلنت الحكومة الإسبانية أن مشروعها لموازنة 2012 يشمل "أكثر من 27 مليار يورو" من إجراءات التوفير والعائدات الجديدة. وخاصة عبر تجميد رواتب الموظفين، وخفض ميزانية الوزارات بنسبة 16.9% في المتوسط. وأنقذت الحكومة الإسبانية عدداً من البنوك، التي أفرطت في تمويل طفرة إنشائية استمرت عشر سنوات، وانهارت في العام 2008. ويخشى أن تتعرض البنوك لموجة جديدة من التخلف عن سداد القروض بسبب تباطؤ الاقتصاد.

وتدرس الحكومة إنشاء شركة قابضة للأصول العقارية عالية المخاطر لدى البنوك، بعد أن أخفقت ثلاث جولات من التسويات والاندماجات الإجبارية في القطاع المالي في وضع حد للمشكلة. ويراهن بعض المستثمرين على أن ارتفاع تكلفة الإقراض في إسبانيا سيدفع البنك المركزي الأوروبي لاستئناف برنامج شراء السندات، لكن البنك نصح الدول بأن لا تنتظر هذه المساعدة.

وقد سبب اللجوء إلى هذا الخيار في العام الماضي انقساماً شديداً بين المسؤولين الأوروبيين، ودفع رئيس البنك المركزي الألماني السابق للاستقالة. وفي مقاربته لأزمة الديون في أوروبا، رأى صندوق النقد الدولي أنه يتعين على صناع السياسة في منطقة اليورو أن يحددوا مساراً واضحاً نحو الوحدة المالية، وأن يشرفوا على البنوك مركزياً، إذا أرادوا استعادة ثقة السوق في الوحدة النقدية، وتحقيق استقرار مالي دائم. وقال تقرير الاستقرار المالي العالمي، الذي أصدره الصندوق، في 17 نيسان أبريل، إنه بالرغم من أن الاتحاد الأوروبي، والبنك المركزي الأوروبي، أخذوا خطوات كبيرة خففت التوترات في الأسواق المالية، بشأن مشكلات الديون السيادية في منطقة اليورو، إلا أن عليهما الخروج من الحلقة المفرغة لتقلبات الأسواق. وتوقع التقرير أن يؤدي خفض مديونية البنوك إلى انكماش أصول البنوك الأوروبية بمقدار 2.6 تريليون دولار على مدى عامين. وهو ما سيقلل الائتمان المتاح في منطقة اليورو بنسبة 1.7%.